السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية - التغيير

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2012، 398 صفحة.
«عقيل سعيد محفوض»

إعداد: محمود أحمد بيومي - باحث ماجستير في العلوم السياسية-جامعة القاهرة.

يتناول الكاتب في ثمانية فصول السياسة الخارجية التركية بكافة أبعادها واتجاهاتها، كاشفًا عن أصولها ودوافعها، ومركِّزًا على فترة التحول التي أعقبت وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم. وينقسم الكتاب إلى جزئين، يتناول الجزء الأول في أربعة فصول السياسة الخارجية التركية [الاتجاهات- الأهداف- الأدوار- الاستراتيجيات]، ويتناول الجزء الثاني في أربعة فصول أخرى دوائر الحركة الأساسية للسياسة التركية [الاتحاد الأوربي- الولايات المتحدة- آسيا الوسطى والقوقاز- الشرق الأوسط].

يتطرق الكاتب في الفصل الأول إلى دور العامل الجغرافي في تشكيل السياسة الخارجية التركية، من حيث كيفية إدراك الأتراك لموقعهم وتوظيفه، ومن حيث تأثير الموقع في السياسات الدولية تجاه تركيا. وقد شهدت السياسة التركية تطورًا كبيرًا في فترة الرئيس "تورغوت أوزال"، الذي تحدث عن النفوذ التركي من "بحر الأردياتيك إلى حدود الصين"، وقامت سياسته على مبدأين:

- تدعيم الشراكة التركية الأمريكية، ورفع المكانة التركية في الاستراتيجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة.
- الاهتمام بدول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، والجماعات التركية المسلمة في روسيا والصين ودول البلقان وأوربا الشرقية.

أما رؤية وزير الخارجية التركي "أحمد داود أوغلو" فتشابهت مع رؤية "أوزال"، وقامت على:

- تحويل تركيا من دولة طرف إلى دولة مركز في محيطها الإقليمي ومركزها الدولي.
- توسيع خيارات السياسة التركية، بما لا يشكل تغييرًا في أولوية المسار الأوربي، بل يعطيها قوة تفاوضية أكبر في محادثات انضمامها للاتحاد الأوربي.
- توسيع المدى الجغرافي ليشمل العالم الإسلامي كله، بل ويصل أحيانًا إلى أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

يتناول الفصل الثاني أهداف السياسة الخارجية التركية، التي يلخصها الكاتب في ثلاثة أهداف: أولها تحقيق الأمن القومي من خلال الحفاظ على وحدة الدولة الترابية، والتصدي لمطالب الانفصال الإثنية خاصة من الأكراد، بالإضافة إلى الحفاظ على الطابع العلماني والقومي لتركيا، ومواجهة ما تراه تركيا تهديدًا من كافة دول جوارها الإقليمي المباشر. ومن أجل حماية أمنها القومي، تعمد تركيا إلى التنسيق مع دول الجوار، وبناء قدرات عسكرية قوية، ومقاربة

المشكلة التركية بشكل سياسي واقتصادي. أما الهدف الثاني فهو تحقيق مكاسب اقتصادية وتوظيف السياسة لخدمة الاقتصاد، وفك ارتباط السياسة بالاقتصاد في الوقت ذاته (العلاقات التركية الإيرانية). ويتلخص الهدف الأخير في الترويج للـ"نموذج" التركي في المجال الإقليمي أولًا، والعالمي ثانيًا، لترسيخ "المكانة" التركية.

ويتحدث الفصل الثالث عن أدوار السياسة الخارجية التركية، وهي:

- القاعدة الأمنية: رأت تركيا أن حاجتها للأمن تتطلب إقامة تفاعلات تضمن لها موقفًا أفضل لمجابهة مصادر التهديد الداخلية والخارجية، وتوفير مصدر دائم لتسليح الجيش. وعقب انتهاء الحرب الباردة سعت تركيا لتغيير مفهوم القاعدة الأمنية لكي تكون تركيا قاعدة استراتيجية وليس أداة سياسية أو موقع إسناد لوجيستي فحسب. كما سعت تركيا إلى التأكيد على أنها مركز أمني بمعنى نقل العلاقة مع الولايات المتحدة إلى مستوى الشراكة المتبادلة، وليس التبعية أو الارتهان.
- التوازن الإقليمي: للتعامل مع التطورات الداخلية والخارجية المتسارعة، وتحويل الضغوط من مختلة إلى متوازنة بما يحقق الاستقرار ويعظم الفائدة.
- الوسيط: ترى تركيا أنها مؤهلة للعب هذا الدور بفضل تمتعها بعدد من المميزات [الموقع الاستراتيجي بين الشرق والغرب - تجربة التحديث - الإرادة السياسية- السياسة الخارجية النشطة].
- ويركز الفصل الرابع على استراتيجيات السياسة الخارجية التركية الثلاث، وهي:
- القوة الناعمة: تعد إحدى أهم أدوات السياسة التركية في الفترة الأخيرة، واكتسبت أهمية كبيرة بفضل التحولات الداخلية [الحركة السياسية والتطور الديمقراطي- التطور الاقتصادي]، والتحولات الخارجية [الانفتاح على العالم- التجربة الاقتصادية والسياسية- السياسة الخارجية النشطة]، وتغيير رؤية النخبة الحاكمة للعلاقات الخارجية، بالإضافة إلى سعيها للعب دور الطرف الوسيط في الأزمات المختلفة، وتسويق النموذج التركي.
- الاحتواء: هي استراتيجية تأسيسية للدولة لمواجهة التهديدات المختلفة، بوسائل متنوعة، نظرًا لشعور تركيا بعدم قدرتها على مواجهة التهديدات المختلفة بمفردها، ولهذا انخرطت في سياسات الاحتواء الغربية ووظفتها لخدمة مصالحها.
- تصفير الأزمات: لتحسين علاقات تركيا مع دول الجوار خصوصًا، وتخفيض حجم المشكلات مع هذه الدول، بما يحقق مصالح الأطراف المختلفة. ويتضمن تصفير المشكلات مبادرة تركيا للتواصل مع دول الجوار وحل المشكلات معها، والقيام بإجراءات جريئة في هذا المجال.

تستعرض الفصول الأربعة الأخيرة علاقات تركيا بدوائر حركتها الأساسية الأربع. فيتطرق إلى العلاقات التركية الأوربية موضحًا تطورها، ومركزية الفكرة الأوربية في تأسيس الدولة التركية وفي فكر النخب الحاكمة وصولًا لحزب العدالة والتنمية. ورغم عدم وجود أفق واضح لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي، إلا أن استمرار المفاوضات بين الطرفين يعبر عما يسميه الكاتب «توافق موضوعي» على مواصلتها بغض النظر عن نتائجها النهائية، لتحقيق مكاسب أمنية واستراتيجية معينة، فتركيا لم ولن تتخلى عن رغبتها في الانضمام للاتحاد الأوربي. أما العلاقات التركية الأمريكية فتتمتع بمركزية خاصة لدى الأتراك، الذين

يعتبرون أن علاقاتهم مع الولايات المتحدة هي حجر الأساس لتحقيق الأمن التركي ببعده العسكري خصوصًا، ومواجهة ما تراه تركيا تهديدًا لها من جيرانها، وهو ما تبدى في قبولها نشر الدرع الصاروخية الأمريكية على أراضيها. أما العلاقات التركية مع دول الفضاء السوفيتي السابق في آسيا الوسطى فتحتل مكانة مميزة في السياسة الخارجية التركية، نظرًا لما يعتبره الأتراك موطنًا أصليًّا لهم، ومصدرًا للنفط والغاز. كما ترتبط سياستهم في المنطقة بالصراع مع الطموحات الإيرانية الإقليمية والنفوذ الروسي، بالإضافة إلى تداعيات الصراع في إقليم ناجورنو كارباغ على علاقات تركيا مع كل من أذربيجان وأرمينيا. وتتماهى السياسة التركية في هذه المنطقة مع السياسة الأمريكية والغربية خاصة فيما يتعلق منها بالصراع على أنابيب النفط والغاز مع الدب الروسي. أما الفصل الأخير فهو مخصص للعلاقات العربية التركية، حيث بدأت تركيا منذ حرب الخليج الثانية «إعادة اكتشاف نفسها ودورها» في العالم العربي، وسعت لتبني مقاربة جديدة تقوم بشكل أساسي على الاقتصاد، وتدعيم العلاقات التجارية مع الدول العربية، خاصة مع سوريا ودول الخليج، وذلك كمدخل لتعزيز العلاقات السياسية، وتخفيف الاحتقان مع دول الجوار كسوريا. وسعت تركيا لتأكيد دورها كمركز لضبط تفاعلات الإقليم، من خلال أدوار [ساعي البريد- الوسيط] بين الأطراف المتصارعة في المنطقة، سواء في العراق ما بعد الغزو الأمريكي، ومحاولة احتواء الطموحات الكردية الانفصالية، أو في محاولة الوساطة بين إسرائيل وسوريا، وانتقاد المواقف الإسرائيلية بشكل متزايد. لكن الثورات العربية أظهرت حدود الدور الذي يمكن لتركيا أن تلعبه، وطرحت تساؤلات جدية حول مدى نجاح فكرة الدولة المركز في تحقيق أهدافها المرجوة.

يطرح الكاتب مجموعة من المقولات المهمة التي ينبغي تأكيد أهميتها ومركزيتها لتفسير السياسة الخارجية التركية، وتقلباتها، ودوافعها الكامنة، ويمكن إجمالها في:

- الحديث عن «العمق الاستراتيجي» في آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان لا يمثل تغيرًا في التوجه التركي نحو الاتحاد الأوربي، بل هو توجه لحيازة مزيد من القوة والمكانة لتحقيق الاندفاع غربًا بزخم أكبر.
- نظرية تصفير المشكلات لا تعني حلها، بل تهدئتها وتسكينها لتحقيق أهداف محددة حسب المصلحة الآنية.
- القوة الناعمة لا تعني تغييرًا كبيرًا في معنى القوة، بقدر ما تعني تغييرًا في أدواتها.
- السياسة التركية الحالية لا تمثل تغييرًا في الأهداف النهائية، بقدر ما هي تغيير في الوسائل والأولويات.